AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4165 | الإثنين | 30 جمادى الأولى 1443 هـ | 3 يناير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

بمعدل سعر البرميل 73.8 دولاراً

«الشال»: 1.5 مليار دينار.. الإيرادات النفطية الكويتية المفترض تحقيقها بنهاية الربع الثالث من العام

ارتفاع بطالة الشباب إلى 70 في المئة مؤشر على عجز الاقتصاد المحلي عن خلق فرص عمل

القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة بالبورصة ترتفع في 2021 إلى 41.902 مليار دينار

استثمارات الأجانب في قطاع البنوك الكويتية ارتفعت قيمتها بالمطلق إلى 2.518 مليار دينار خلال 2021

	30 ديسمبر 2020		29 ديسمبر 2021		التغير في نسبة الملكية
	نسبة الملكية	القيمة السوقية	نسبة الملكية	القيمة السوقية	
(الكويت) البنك الأهلي المتحد	%0.27	1,684,179	%0.41	3,028,100	%51.9
بنك وربة	%3.80	14,004,900	%4.57	25,135,000	%20.3
بنك الكويت الوطني	%19.83	1,145,124,22 2	%20.76	1,490,216,959	%4.7
بنك بوبيان	%5.10	88,032,199	%5.23	132,207,057	%2.5
بيت التمويل الكويتي	%10.14	329,147,172	%10.34	727,962,296	%2.0
البنك التجاري الكويتي	%0.06	597,617	%0.06	598,812	%0.0
بنك الخليج	%12.47	83,242,239	%12.46	105,583,493	%0.1-
بنك الكويت الدولي	%4.68	10,973,733	%4.48	11,113,742	%4.3-
بنك برقان	%3.21	17,947,913	%2.68	20,895,458	%16.5-
البنك الأهلي الكويتي	%0.95	3,230,237	%0.38	1,634,500	%60.0-
قطاع البنوك	%11.47	1,893,984,40 9	%11.80	2,518,375,416	

جدول الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك الكويتية

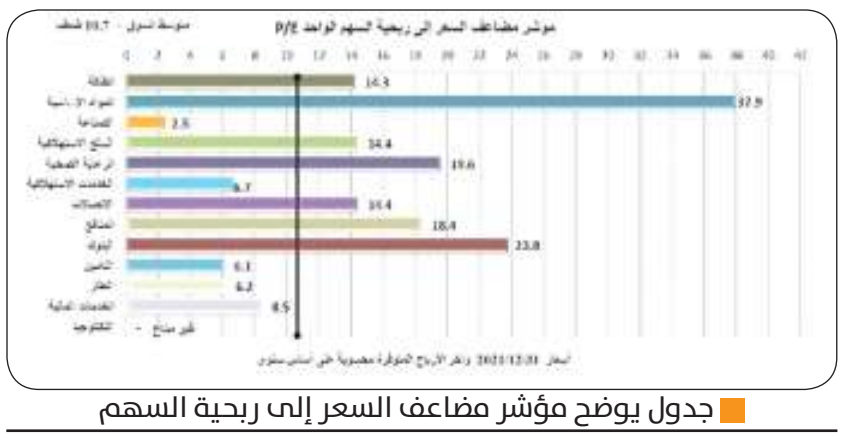

جدول يوضح مؤشر مضاعف السعر إلى ربحية السهم

أوضح تقرير "الشال" الأسبوعي أنه بانتهاء شهر ديسمبر 2021 انتهى الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2021/2022، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر ديسمبر نحو 74.9 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 29.9 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 66.4 % عن السعر الافتراضي الجديد في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل. وبانتهاء شهر ديسمبر، حقق معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 73.8 دولار أمريكي خلال فترة الشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية (أبريل – ديسمبر)، وهو أعلى بنحو 30.3 دولار أمريكي عن معدل السنة المالية الفائتة والبالغ 43.5 دولار أمريكي للبرميل، ويظل أدنى بنحو 16.2 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 90 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ10 % من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر ديسمبر بما قيمته نحو 1.5 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 16.6 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 7.4 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 9.1 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.8 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 18.4 مليار دينار كويتي.

وإذا تم الالتزام بقرار مجلس الوزراء بتخفيض نفقات الموازنة الحالية بما لا يقل عن 10 %، أي تعديلها إلى ما يقارب نحو 20.7 مليار دينار كويتي بعد أن كانت اعتمادات المصروفات عند نحو 23 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2022/2021 عجزاً قيمته 2.4 مليار دينار كويتي. والأرجح هو أن لا يتم الالتزام بكامل الخفض المقدر، لذلك نعتقد أن يقع رقم العجز ما بين 2.4 مليار دينار كويتي و4.7 مليار دينار كويتي حال استمرار أسعار وإنتاج النفط عند معدل الشهور التسعة الفائتة، ومع مستوى أسعار النفط الحالي نعتقد أنه سوف يكون رقم العجز أقرب إلى الرقم الأدنى، وقد يقل عن ذلك المستوى إن ارتفع معدل سعر النفط الكويتي للشهور الثلاثة المتبقية عن مستوى 74 دولار أمريكي.

المتعطلون عن العمل – 30/06/2021

أصدرت الإدارة المركزية للإحصاء في سبتمبر الفائت تقرير حول المتعطلون الكويتيون عن العمل وفق بيانات ديوان الخدمة المدنية كما في 30/06/2021، وبلغ عددهم 7،668 متعطلاً، وتقدر نسبتهم إلى إجمالي عدد العاملين الكويتيين وفق أرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية والبالغ عددهم 455.7 ألف كما في 30/06/2021 أي نحو 1.7 %، وهي نسبة البطالة السافرة. وخصائص تلك البطالة السافرة، عادية في بعضها، واستثنائية في بعضها الأخر، وسوف نستعرضها بشكل موجز، ثم نعرج على ملاحظات لنا على التقرير، لعل الإدارة المركزية للإحصاء تأخذ ببعضها.

ما هو عادي، هو حجم البطالة السافرة الذي يبدو متدني ما دام القطاع العام قادر على التوظيف بغض النظر عن الحاجة له، وما هو عادي هو تقارب نسبة توزيع البطالة مع نسبة توظيف المواطنين، أو 46 % لبطالة الذكور و54 % لبطالة الإناث، وما هو عادي هو انخفاض أعداد المتعطلين لمن مر على تعطلهم وقتاً أطول، أو نحو 18 % من الإجمالي لمن مر على تعطلهم أكثر من سنة، ونحو 25 % لمن مر على تعطلهم 6 شهور إلى سنة، والأغلبية المتبقية هم المتعطلون حديثاً.

ما هو غير عادي وخطر هو خاصية ارتفاع بطالة الشباب، فنحو 70 % من المتعطلين أعمارهم دون الـ 29 سنة، وذلك مؤشر على عجز الاقتصاد على خلق فرص عمل، وبدء عجز المالية العامة عن توفير وظائف صورية. وما هو غير عادي هو ظاهرة بلوغ نسبة المتعطلين ممن يحملون الشهادات الجامعية وما يعلوها نحو 50 % من إجمالي المتعطلين، وذلك مؤشر على انفصال مخرجات التعليم عن حاجة سوق العمل في القطاعين العام والخاص. ما هو غير عادي هو بلوغ المتعطلين اللذين حصلوا على دورات تدريبية نحو 70 % من إجمالي المتعطلين، بينما لا تزيد على 30 % ممن لم يحصلوا على دورات تدريبية، ذلك يعني أن البطالة ترتفع أعدادها طردياً مع ارتفاع مستويات التعليم، ومع الحصول على دورات تدريبية، وتلك بالتأكيد خاصية كويتية فريدة.

ولعل الأهم، هي ملاحظاتنا على التقرير، والملاحظة الأولى هي أن رقم المتعطلين لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية في تقريرها حول السكان والقوى العاملة والصادر أيضاً في سبتمبر 2021 ويغطي نفس الفترة، يبلغ 32،851 متعطل، ما يعني أن نسبة البطالة السافرة بلغت نحو 7.2 % أو أكثر من 4 أضعاف أرقام متعطلي الإدارة المركزية للإحصاء، ولا بد من توحيد الرقمين ما دامت المؤسستان تنشران أرقام عن بلد واحد. ثاني الملاحظات هي أن التقرير على بساطته، تقرير سنوي، وأرقام البطالة هي الأهم، وفي معظم الدول تنشر بشكل شهري، وهي تقارير معمقة وتفصيلية وزاد رئيسي لراسمي السياسة الاقتصادية. ثالث الملاحظات هي أن ما هو أهم من البطالة السافرة في الوقت الحاضر، تلك البطالة المقنعة، والتي يمكن قياسها بنوع الخدمة وجودتها وتكلفة انتاجها مقارنة بدول أخرى، وأهميتها تكمن في تأكيد فقدان ميزان العمالة لاستدامته حال استمرارها بالارتفاع، ومخاطر إهمالها وخيمة. رابع الملاحظات هي دراسة حالة الانفصال ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ذلك مهم لأنه عمل استباقي لاجتناب مخاطر ارتفاع مستويات البطالة بشقيها، السافر والمقنع.

باختصار، تتنافس دول العالم على ابراز جودة وغزارة معلوماتها، وأهمها تلك التي تتعلق برأسمالها البشري، ومن دون تلك المعلومات، لا يمكن صياغة وتنفيذ السياسات الوقائية، ولا يمكن بناء كيان اقتصادي مستقر ومنافس.

أداء بورصة الكويت 2021

بعد التعافي من التأثير السلبي الكبير لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي خلال عام 2020، تعافى الاقتصاد العالمي وارتفعت أسعار النفط بنحو 29 دولار أمريكي في 2021 عن معدل السنة الفائتة (2020) وعاد الاقتصاد المحلي إلى النمو الموجب وانخفضت توقعات العجز المالي بشكل كبير، وعليه، شهدت بورصة الكويت ارتفاعاً في مستوى سيولتها إضافة إلى ارتفاع مؤشر السوق العام. فقد بلغ إجمالي سيولة البورصة خلال عام 2021 نحو 13.615 مليار دينار كويتي وهي قيمة أعلى بنحو 26.6 % عن ذلك الإجمالي لعام 2020 البالغ نحو 10.754 مليار دينار كويتي، وحظي السوق الأول (25 شركة) بنحو 59.4 % من إجمالي سيولة البورصة لعام 2021، وحظي السوق الرئيسي (142 شركة) بنحو 40.6 %، بينما كان توزيع السيولة لعام 2020 نحو 83.6 % للسوق الأول (20 شركة) ونحو 16.4 % للسوق الرئيسي (151 شركة).

وسجل المؤشر العام لبورصة الكويت أداءً إيجابياً مع نهاية عام 2021 مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2020، إذ بلغ مستوى 7043.2 نقطة أي بارتفاع بنحو 1497.2 نقطة أو بنسبة 27 % مقارنة مع مستوى 5546 نقطة. وكانت أعلى قراءة للمؤشر خلال العام قد تحققت بتاريخ 11/11/2021 عندما بلغ 7318 نقطة، وأدنى قراءة له سجلت في تاريخ 06/01/2021 عندما بلغ 5529.7 نقطة. وعند مقارنة سيولة عام 2021 مع مستوى سيولة عام 2020، نلاحظ ارتفاع المعدل اليومي لسيولة البورصة بنحو 25.1 %، فالمعدل اليومي لقيمة تداولاتها بلغ نحو 55.6 مليون دينار كويتي مقابل نحو 44.4 مليون دينار كويتي لمعدل عام 2020.

وبلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في نهاية العام (167 شركة) نحو 41.902 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها مع نهاية عام 2020 نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً بلغ نحو 9.192 مليار دينار كويتي أو نحو 28.1 %. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها 144 شركة، في حين سجلت 19 شركة انخفاضات متباينة، بينما لم تتغير قيمة 4 شركات. وجاء أكبر ارتفاع مطلق في القيمة من نصيب قطاع البنوك بنحو 5.466 مليار دينار كويتي، تلاه قطاع الخدمات المالية بارتفاع بنحو 1.498 مليار دينار كويتي. بينما حققت قيمة قطاع المنافع انخفاضاً بنحو 53.9 مليون دينار كويتي. وعلى مستوى الشركات المدرجة، حقق "بيت التمويل الكويتي" أعلى ارتفاع في القيمة الرأسمالية بنحو 1.828 مليار دينار كويتي مقارنة بقيمته في نهاية عام 2020، تلاه "بنك الكويت الوطني" بارتفاع بنحو 1.417 مليار دينار كويتي، ثم "بنك بوبيان" بنحو 791.9 مليون دينار كويتي. ولازال قطاع البنوك هو القطاع المهيمن بمساهمته في قيمة شركات البورصة بنحو 57.6 % (أكثر من نصفها لمصرفين هما "بنك الكويت الوطني" و"بيت التمويل الكويتي" عند 58.8 %) ونحو 35.8 % من جملة سيولة البورصة لعام 2021، وحصد قطاع الخدمات المالية بمساهمته البالغة 9.8 % من القيمة الرأسمالية للبورصة على نحو 27.7 % من سيولتها، أي نحو ثلاثة أضعاف مساهمته في القيمة الرأسمالية، وذلك تطور كبير في مستوى سيولته. بينما كان قطاع الصناعة ثالث أكبر المساهمين بنحو 9.7 % من قيمة شركات البورصة، وحاز على نحو 12 % من قيمة تداولات البورصة.

ولو قبلنا بربحية الشهور التسعة الأولى من عام 2021 مؤشراً على ربحية العام بكامله لـ 158 شركة مشتركة ما بين الفترتين، نلاحظ ارتفاعاً في مستوى الربحية بحدود 382.4 % ببلوغها نحو 2.781 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 576.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2020. وذلك هو مبرر ارتفاع الأسعار وارتفاع السيولة. وبلغ عدد الشركات الرابحة نحو 110 شركات من أصل 158 شركة أعلنت بياناتها المالية، حيث حققت الشركات الرابحة نحو 2.847 مليار دينار كويتي، خصم منها نحو 66.5 مليون دينار كويتي مثلت نصيب خسائر 48 شركة.

وساهم قطاع الصناعة بنحو 37.5 % من أرباح البورصة المطلقة، تلاه قطاع البنوك بنحو 27.3 % من الأرباح، وشارك 11 قطاعاً من أصل 13 قطاعاً ناشطاً بالباقي أو 35.2 % من تلك الأرباح المطلقة. وعلى مستوى الشركات، كان أكبر المساهمين في أرباح البورصة شركة "أجيليتي للمخازن العمومية" التي حققت أرباحاً مطلقة بنحو 978.1 مليون دينار كويتي وغالبيتها أرباحاً ضخمة غير مكررة لذلك لن يعكس توزيع هيكل الربحية النمط التقليدي والمكرر لتوزيعها بين القطاعات، يليها "بنك الكويت الوطني" بنحو 254.8 مليون دينار كويتي. بينما حققت شركة "منشآت للمشاريع العقارية" خسائر هي الأعلى بنحو 12.9 مليون دينار كويتي، وتلتها شركة "رابطة الكويت والخليج للنقل" بخسائر بنحو 5.9 مليون دينار كويتي.

وعند تحليل مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة طبقاً لآخر البيانات المتوفرة والمحسوبة على أساس سنوي ومقارنتها مع نهاية عام 2020 وفقاً للجدول المرفق، نلاحظ أن مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية للسوق (P/E) بلغ نحو 10.7 ضعف مقارنة بنحو 22.3 ضعف (أي تحسن). وبلغ مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.4 ضعف مقارنة بنحو 1.2 ضعف. وارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) إلى نحو 12.1 % مقارنة بنحو 2.7 %، وارتفع أيضاً معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) إلى نحو 2.4 % مقارنة بنحو 0.5 % في نهاية عام 2020، ويظل نمط غير مكرر.

ولا نتوقع لعام 2022 بأن يكرر مستوى الأداء الإيجابي لعام 2021، فالأسعار تبدأ من مستوى مرتفع بأكثر من 27 %، والارتفاعات أعلى للشركات الأهم والأعلى سيولة، وارتفاع أسعار النفط بين عامي 2020 و2021 لن يتكرر في عام 2022، وضغوط التضخم العالمي قد تعجل برفع أسعار الفائدة مبكراً عن ما كان متوقع لها. لذلك من المحتمل أن يتأرجح أداء البورصة ما بين الارتفاع الطفيف والانخفاض، ونرجح أن يكون الأداء أفضل للنصف الأول من أداء النصف الثاني من عام 2022. وتبقى مجرد اجتهاد ولا يمثل نصحاً ببيع أو شراء، وقد تثبت متغيرات الأداء الكلي أو الجزئي بأنه اجتهاد خاطئ.

ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية

يعتبر قطاع البنوك الكويتية (لا يشمل البنك الأهلي المتحد "البحرين") الأهم والأعلى سيولة ضمن لقطاعات بورصة الكويت حيث استحوذ على 28.7 % من إجمالي سيولة البورصة منذ بداية العام الجاري حتى نهاية ديسمبر الفائت، وتتركز أغلب استثمارات المتداولين الأجانب فيه. وما بين نهاية العام الفائت ونهاية تداول يوم الأربعاء الموافق 29 ديسمبر 2021، ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنحو 28.6 %، وكذلك ارتفعت مساهمة الأجانب في هذا القطاع.

وتشير آخر المعلومات المتوفرة حتى 29 ديسمبر 2021 بأن استثمارات الأجانب في القطاع ارتفعت قيمتها بالمطلق لتصبح بحدود 2.518 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 1.894 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2020، وتعادل نحو 11.80 % من القيمة الرأسمالية للقطاع وقد كانت نحو 11.47 % في نهاية عام 2020. والتركيز في التملك لديهم انحصر في أربع بنوك، أعلى إستثماراتهم بالمطلق في "بنك الكويت الوطني" وبحدود 1.490 مليار دينار كويتي، وبحدود 728 مليون دينار كويتي في "بيت التمويل الكويتي"، ونحو 132.2 مليون دينار كويتي في "بنك بوبيان" ونحو 105.6 مليون دينار كويتي في "بنك الخليج". ذلك يعني أن نحو 97.5 % من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الأربعة، تاركين نحو 2.5 % من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى.

وفي الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك، يتصدرها "بنك الكويت الوطني" أيضاً وبنسبة 20.76 % من قيمته الرأسمالية كما في 29 ديسمبر 2021، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة مئوية هي الأعلى. ويأتي ثانياً "بنك الخليج" بنسبة الملكية البالغة 12.46 %، بينما يأتي رابعاً في الملكية المطلقة. ويحتل "بيت التمويل الكويتي" ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 10.34 %، ويأتي ثانياً في قيمة تلك الملكية المطلقة. وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية خلال الفترة كان من نصيب "البنك الأهلي المتحد (الكويت)" وبنحو 51.9 %، أو من نحو 0.27 % في نهاية العام الفائت من قيمته الرأسمالية إلى نحو 0.41 %. وأكبر انخفاض نسبي في ملكية الأجانب خلال الفترة المذكورة كان من نصيب "البنك الأهلي الكويتي" حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو 60.0– %، أي من نحو 0.95 % من قيمته إلى نحو 0.38 % من قيمته.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 622.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 0.3 نقطة ونسبته 0.05 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 135.0 نقطة أي ما يعادل 27.7 % عن إقفال نهاية عام 2020.

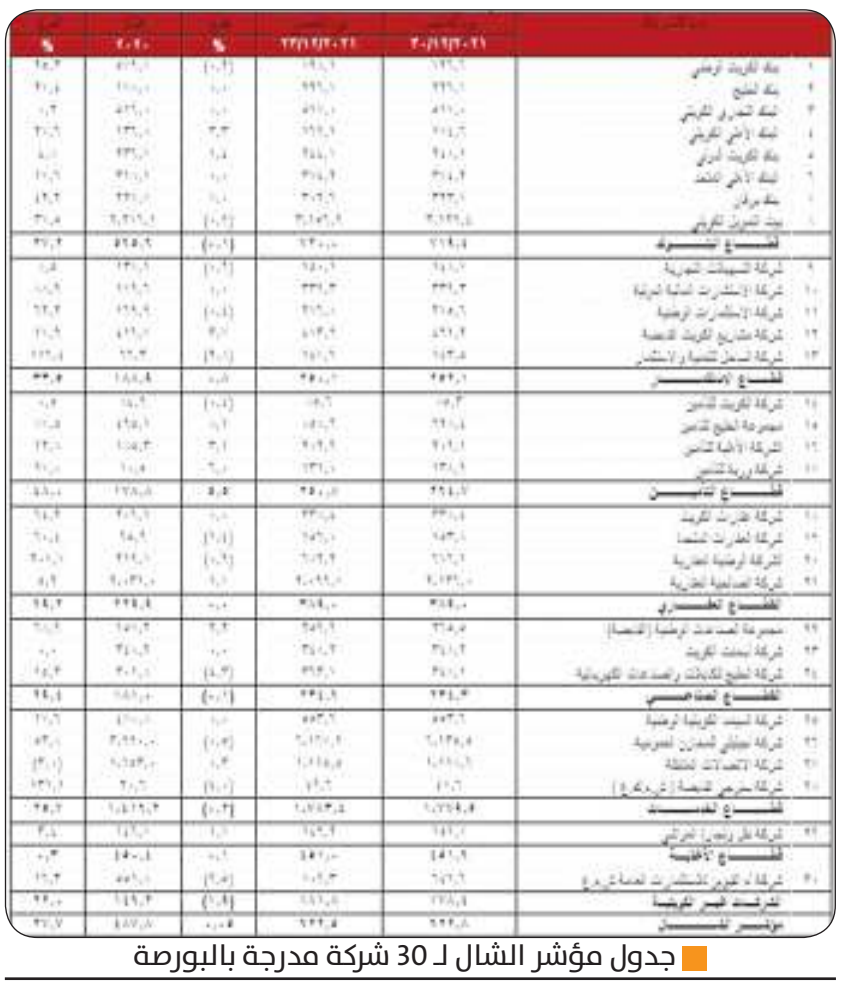

جدول مؤشر الشال لـ 30 شركة مدرجة بالبورصة